المجلس الوطني السوري: لا نستطيع تجاوز قيادة وشعب العراق

رئيس الوزراء يلتقي المعارضة السورية ويؤكد دعمه لحل سياسي

أكد رئيس الوزراء نوري المالكي، أمس الجمعة، خلال استقباله وفداً من المعارضة السورية، أن العراق لن يدخر جهداً في مساندة أي حل سياسي يتفق عليه السوريون، فيما اعتبر الوفد أن العراق يمكن أن يلعب دوراً فعالاً في إيجاد حل يكفل التغيير المنشود دون إراقة المزيد من الدماء.

□ متابعة /المدى

وأكد المجلس الوطني السوري المعارض أنه لا يستطيع تجاوز العراق قيادة وشعبا كونه امتدادا عربيا وقوميا وعشائريا، معربا عن أمله بفاعلية العراق ومساهمته في وقف نزيف الدم السوري.

وقال المالكي في بيان صدر، امس، على هامش استقباله وفداً يضم ممثلين عن عدد من فصائل المعارضة السورية برئاسة رئيس مكتب العلاقات الخارجية للمجلس الوطني السوري في أميركا وكندا محمود دحام المسلط، إن "موقف العراق داعم للشعب السوري في التوصل لحلول تحفظ لسوريا وحدتها ويجنبها الانزلاق في حروب وصراعات داخلية".

وأضاف المالكي أن "العراق لن يدخر جهداً في إسناد أي حل سياسي يتفق عليه الأشقاء السوريون ويجدون فيه مخرجاً لما تعانيه سوريا الآن من ظروف صعبة"، داعياً أعضاء الوفد إلى "الاستفادة من التجربة العراقية في مرحلة التغيير التي جرت في العراق سواء في الإخفاقات التي واجهتها أو في النجاحات التي حققتها".

من جانبهم أكد الوفد وفقاً للبيان "ضرورة إيجاد حل سياسي يكفل التغيير المنشود في سورية دون إراقة المزيد من الدماء"، مشيراً إلى أن "العراق يمكن أن يلعب دوراً فعالاً في هذا المجال".

وأعرب الوفد عن تطلعه إلى "الدور العراقي الداعم والمساند الذي لا يمكن أن يكون له بديل"، مشدداً على "ضرورة أن تكون الحلول المطروحة سورية دون إملاء من الخارج".

وأبدى الوفد عن قلقه من "تشابك التدخلات الخارجية التي تتفاقم في الأزمة وتزيد الأوضاع سوءاً".

ويعد هذا اللقاء الأول من نوعه الذي يستقبل فيه رئيس الحكومة نوري المالكي وفد من المعارضة السورية منذ اندلاع الحركة الاحتجاجية الشعبية الواسعة في سوريا في (١٥ آذار ٢٠١١)، وكانت اغلب وفود المعارضة تتوجه إلى إقليم كردستان في ظل تواجد اللاجئين السوريين هناك.

من جانبها اكد المجلس الوطني السوري أنه لا يستطيع تجاوز العراق قيادة وشعبا كونه امتدادا عربيا وقوميا وعشائريا، معربا عن أمله بفاعلية العراق ومساهمته في وقف نزيف الدم السوري.

وقال رئيس مكتب العلاقات الخارجية للمجلس الوطني السوري في أميركا وكندا محمود دحام المسلط في تصريحات لعدد من وسائل الإعلام عقب لقائه رئيس الحكومة نوري المالكي في بغداد إنه "بحث مع رئيس الوزراء العراقي أمورا كثيرة تهم الشأن السوري ووضع اللاجئين والجرحى على المناطق الحدودية مثل البوكمال ودير الزور".

وأكد المسلط أنه "سمع الكثير من النقاط الإيجابية من المالكي"، مشيرا إلى أن "العراق سيكون له دور فعال أكثر في المستقبل القريب، من أجل إنهاء ووقف نزيف الدم السوري وأملنا كبير في العراق".

ولفت المسلط إلى أن "المعارضة السورية لا تستطيع تجاوز العراق قيادة وشعبا، لأنه الامتداد الحقيقي العربي والقومي والعشائري".

وقررت الحكومة، في (٢٤ تموز ٢٠١٢)، بناء مخيمات في منفذي ربيعة والقائم لاستقبال اللاجئين السوريين الذين هربوا من الأحداث التي تشهدها بلادهم، فيما خصصت ٥٠ مليار دينار لإغاثتهم ومساعدة العراقيين العائدين بدورهم من سوريا.

وكان العراق تقدم بمبادرة لحل الأزمة السورية في مؤتمر دول عدم الانحياز الذي عقد في طهران في (٣٠ آب ٢٠١٢) تتضمن عدة فقرات أهمها، تشكيل حكومة انتقالية تضم جميع مكونات الشعب السوري تتفق الأطراف على الشخصية التي تترأسها، كما تدعو إلى وقف العنف من جميع الأطراف ودعوة البلدان لعدم التدخل في الشأن السوري الداخلي والجلوس إلى طاولة حوار وطني تحت إشراف الجامعة العربية.

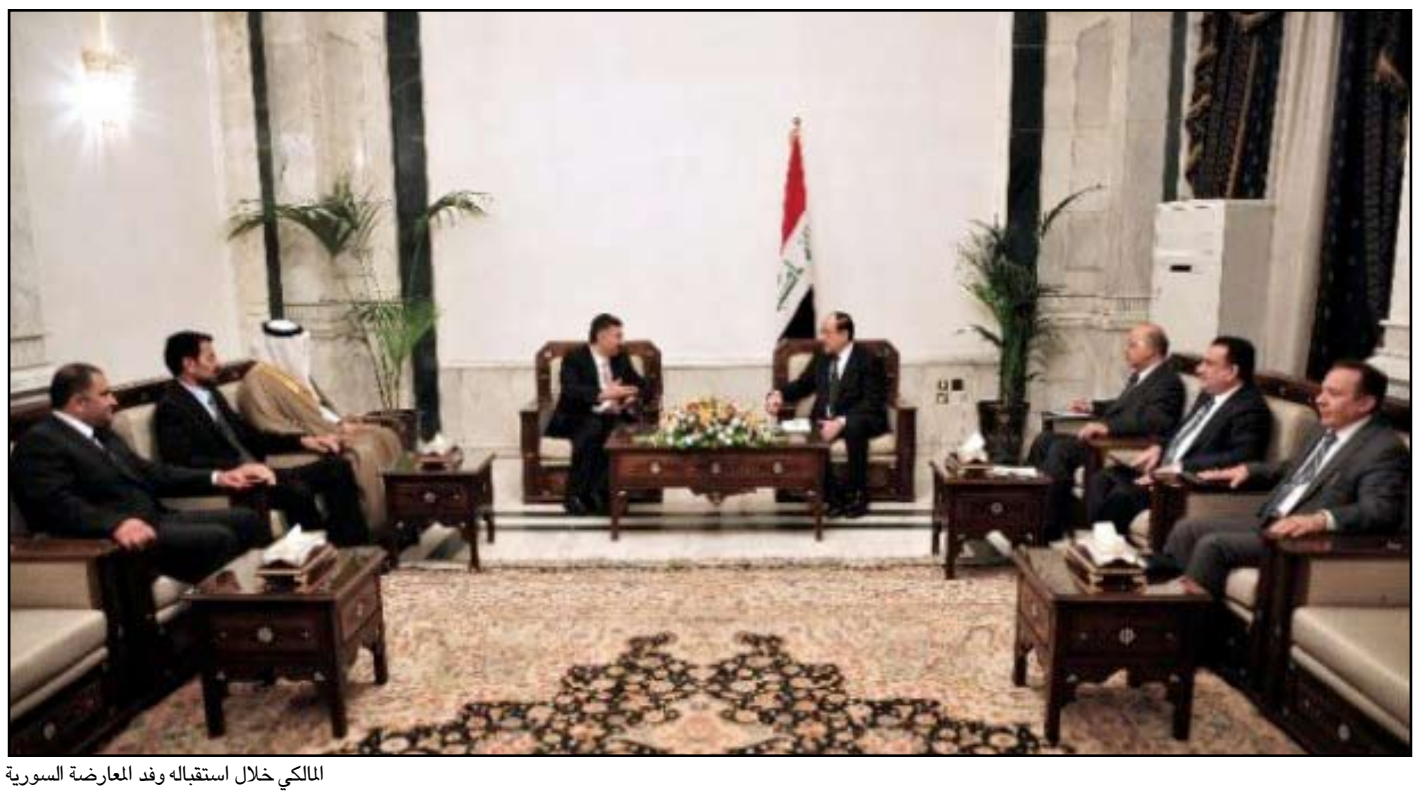
المالكي خلال استقباله وفد المعارضة السورية

وتشهد سوريا منذ (١٥ آذار ٢٠١١)، حركة احتجاج شعبية واسعة بدأت برفع مطالب الإصلاح والديمقراطية وانتهت بالمطالبة بإسقاط النظام بعدما قمعت بعنف دموي من قبل قوات النظام و"الشبيحة"، ما أسفر عن سقوط ما يزيد عن ٣٠ ألف قتيل وأكثر من ١٠٠ ألف جريح بحسب آخر إحصاء للمرصد السوري لحقوق الإنسان في حين فاق عدد المعتقلين في السجون ٢٥ ألف معتقل بحسب المرصد، فضلاً عن مئات آلاف اللاجئين والمهجرين والمفقودين، فيما تتهم السلطات السورية مجموعات "إرهابية" بالوقوف وراء أعمال العنف.

يذكر أن نظام دمشق تعرض ويتعرض لحزمة متنوعة من العقوبات العربية والدولية، كما تتزايد الضغوط على الأسد للتنحي من منصبه، إلا أن الحماية السياسية والدبلوماسية التي تقدمها له روسيا والصين اللتان لجأتا إلى استخدام حق الفيتو ثلاث مرات حتى الآن ضد أي قرار يدين ممارسات النظام السوري العنيفة، إلى جانب أنواع الدعم الذي تقدمه إيران مما أدى إلى تفاقم النزاع الداخلي بشكل خطير يُخشى أن يتمدد تأثيره إلى دول الجوار.

اتفاق مبدئي بين بغداد و أربيل لإنهاء الخلاف حول النفط

□ بغداد / اف ب

توصلت الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان الى اتفاق حول دفع مستحقات الشركات العاملة في الإقليم الذي سيصدر مئتي ألف برميل من النفط يوميا، كما أعلنت مصادر رسمية.

وقال مصدر حكومي لوكالة فرانس برس الخميس الماضي ان "حكومة بغداد وحكومة اربيل توصلتا الى اتفاق في اجتماع عقد في مكتب نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس بحضور مسؤولي حكومة بغداد".

وشارك في الاجتماع وزير النفط عبد الكريم لعيبي ومدير شركة التسويق النفطي "سومو" فلاح العامري وممثلين عن حكومة الاقليم، وفقا للمصدر نفسه.

وأوضح ان الحاضرين "اتفقوا على ان يقوم اقليم كردستان بتصدير مئتي الف برميل يوميا وان تشكل لجنة من الطرفين يمثلها مسؤولون من كلا الجانبين بينهم وزراء التجارة والنفط والمالية، من كلا الجانبين، لتسوية مستحقات الشركات الاجنبية العاملة في الاقليم".وأكد مسؤول في حكومة اقليم كردستان طالبا عدم كشف هويته لوكالة فرانس برس "التوصل الى الاتفاق" دون الاشارة لتفاصيل اكثر.

وكانت وزارة الموارد الطبيعية في حكومة الاقليم اعلنت مطلع نيسان/ابريل الماضي وقف تصدير النفط "حتى اشعار آخر" بسبب عدم حصولها على اموال لدفع مستحقات الشركات الاجنبية العاملة في حقولها تطالب بها الحكومة المركزية منذ نحو عام.

وكان الاقليم استأنف تصدير النفط في السابع من اب بعد اربعة اشهر من التوقف، قبل ان تعلن السلطات الكردية مواصلة تصدير النفط لغاية ١٥ ايلول الحالي بهدف بناء الثقة مع الحكومة المركزية.

وكانت حكومة بغداد امهلت في الرابع من الشهر الحالي، اقليم كردستان اسبوعا قبل قطع ثلاثة مليارات من موازنته للتعويض عن خسائرها اثر تخفيض ثم وقف حصتها من الصادرات النفطية الخام المقررة ضمن الموازنة.وقال علي الموسوي المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء ان "مجلس الوزراء قرر امهال اقليم كردستان اسبوعا للقدوم الى بغداد لمناقشة الحسابات وبخلاف ذلك فسوف يتم الاعتماد على حسابات اللجنة الوزارية".

ووفقا لاتفاق بين بغداد واربيل، يفترض ان تسلم حكومة كردستان ١٧٥ الف برميل نفط يوميا من آبارها الى الحكومة المركزية للتصدير مقابل نولي هذه الحكومة دفع نفقات الشركات الاجنبية العاملة في الاقليم. لكن بغداد تؤكد انها لم تتسلم في احسن الاحوال اكثر من ٦٥ الف برميل يوميا وتتهم الاقليم بتهريب الباقي باسعار بخسة عبر ايران وتركيا.

وتعد العقود النفطية التي ابرمها الاقليم مع شركات النفط العالمية احدى نقاط الخلاف الرئيسية بين بغداد واربيل، بينما تتهم الحكومة المركزية سلطات الاقليم بتهريب النفط الى خارج البلاد.

وتؤكد حكومة بغداد على اعتماد عقود خدمة مع الشركات الاجنبية لتأمين موارد مالية كبيرة فيما تتبنى حكومة كردستان عقود مشاركة والتي تحقق نسبة ارباح اقل مقابل استثمار جهود الشركات الاجنبية.

وتشكل ايرادات النفط ٩٤ في المئة من عائدات البلاد. ويملك العراق ثالث احتياطي من النفط في العالم يقدر بنحو ١٤٣ مليار برميل بعد السعودية وايران.

الجثث تلقى في المزابل والعوائل تتبرأ

تصاعد جرائم "الشرف" وقتل الشواذ

ذكرت مجموعة تابعة لمنظمة حقوق الإنسان في تقرير لها ان الشواذ من الذكور يتعرضون الى عمليات قتل من خلال ما يبدو انه حملة منسقة تشارك فيها قوات من الميليشيا، حيث يتم استهداف و قتل المئات منهم منذ عام ٢٠٠٤. بالإضافة الى ذلك فقد ارتكبت الكثير من حالات قتل الشرف حيث تعاقب العوائل بناتها غسلا للعار. يذكر التقرير ان المتهم في هذه الاعمال هم المليشيات المسلحة و افراد الشرطة.

□ ترجمة المدى

صورة نشرتها المواقع الالكترونية تشير الى مقتل احد الشباب(ارشيف)

يقول شهود عيان ان مجموعات اخذت على عاتقها الاقتصاص من هؤلاء الشواذ حيث تقوم باقتحام البيوت و تصطحب المطلوبين الى الشارع وتستنطقهم من اجل معرفة اسماء الضحايا الآخرين قبل قتلهم. تقول رشا " لا يمكن فرض القيم الأخلاقية عن طريق القتل و التعذيب. اعمال القتل هذه تشير الى الفشل المستمر للسلطات التي جاءت بعد الاحتلال في تثبيت حكم القانون و حماية مواطنيها ". يضيف التقرير ان قوات الأمن تشارك في بعض الحالات في اعمال القتل. مؤخرا انتشرت في مدينة الصدر في بغداد بوسترات تدعو المواطنين الى مراقبة الشواذ جنسيا و تسجيل أسمائهم و عناوينهم. احد الشواذ يصف حملة القتل بانها اشبه بمطاردة الساحرات. تعّرض ما يقارب ٩٠ من الشواذ الى القتل منذ بداية شهر كانون الثاني و هناك عدد كبير من المفقودين، و مما يزيد من الخوف ان الكثير من جثث الشواذ عثر عليها في حاويات الازبال مع اوراق تحمل كلمات "منحرف" او "جرو" و هي اللفظة التي تطلق عادة على الشاذ جنسيا. يتضمن التقرير إفادات مفصلة عن المعاملة الوحشية التي تتعرض لها هذه الفئة، تقول رشا " سمعنا قصصا مؤكدة من اطباء عن المنظم المستمر ضد الشاذين جنسيا، و يقول ناشطون ان مئات الذكور و الإناث ماتوا نتيجة استهدافهم في السنوات الاخيرة الماضية، الا ان من الصعوبة التحقق من اعدادهم. كما ذكر مكتب الامم المتحدة في بغداد بان الحكومة من خلال انتهاكها للقانون الدولي المتمثل في فشلها في ردع اعمال القتل، قد جعلت الدولة شريكا في الجريمة.

بسبب القيود والحساسيات فلم تتمكن الا مجموعات قليلة من مساعدة الشواذ جنسيا من الذكور و الاناث. احدى هذه المجموعات هي (مشروع مساعدة اللاجئين العراقيين) التي أسستها بيكا هيلر و مقرها في نيويورك والاخرى مقرها في لندن و مؤسسها علي الحلي. يقول علي: في عراق ما بعد صدام يجري استهداف الذكور والاناث بشكل منظم من قبل المليشيات التي تعتبر فوق القانون و بمساعدة الحكومة المنتخبة ديمقراطيا. ويضيف ان المجتمع كان على الدوام مزيجا من الطوائف العرقية و الدينية التي يسود بينها التسامح، و حتى في أسوأ السنوات كانت كشفت التحقيقات العالمية في البي بي سي ان وكالات فرض القانون مشاركة في القتل و انعكس ذلك على كل المواطنين، اما بالنسبة للاقليات الجنسية فقد اصبح العراق جحيما على الارض، ففي عام ٢٠٠٧ شنت مجاميع سياسية و دينية مدعومة من مسلحين ما يمكن تسميته بحملة منظمة و منسقة لمطاردة و اعتقال و تعذيب و قتل كل من يعتقدون بانه شاذ جنسيا. هذه المجاميع الراديكالية ترفض حق الحياة لهذه الاقلية الجنسية و تستهدف كل من لا يتوافق مع توصيفها الديني للأسرة. نعتقد بان وزارة الداخلية تتعقب الاقليات الجنسية بهدف تقليص اعدادها و لهذا فان اعمال القتل تشبه ما يسمى بقتل الشرف بالنسبة للبنات اللواتي يجلبن العار لعوائلهن من خلال اقامة علاقات جنسية خارج اطار الزواج حتى و لو كانت المرأة قد تعرضت للاغتصاب. بنفس الشكل فانهم ينظرون للرجال و النساء الذين لا يلتزمون بالعلاقات الجنسية التقليدية في اطار زواج مقبول على انهم خطر على المجتمع. بدلا من حماية الاقليات الجنسية، فان الحكومة تقوم بتسهيل قتلهم من خلال اعتقال الضحايا و تسليمهم للمليشيات التي تقوم بقتلهم.

الاقليات الجنسية تتمتع بدرجة من الحرية، في سنوات ما بعد الاجتياح تدهور الوضع الامني و انعكس ذلك على كل المواطنين، اما بالنسبة للاقليات الجنسية فقد اصبح العراق جحيما على الارض، ففي عام ٢٠٠٧ شنت مجاميع سياسية و دينية مدعومة من مسلحين ما يمكن تسميته بحملة منظمة و منسقة لمطاردة و اعتقال و تعذيب و قتل كل من يعتقدون بانه شاذ جنسيا. هذه المجاميع الراديكالية ترفض حق الحياة لهذه الاقلية الجنسية و تستهدف كل من لا يتوافق مع توصيفها الديني للأسرة. نعتقد بان وزارة الداخلية تتعقب الاقليات الجنسية بهدف تقليص اعدادها و لهذا فان اعمال القتل تشبه ما يسمى بقتل الشرف بالنسبة للبنات اللواتي يجلبن العار لعوائلهن من خلال اقامة علاقات جنسية خارج اطار الزواج حتى و لو كانت المرأة قد تعرضت للاغتصاب. بنفس الشكل فانهم ينظرون للرجال و النساء الذين لا يلتزمون بالعلاقات الجنسية التقليدية في اطار زواج مقبول على انهم خطر على المجتمع. بدلا من حماية الاقليات الجنسية، فان الحكومة تقوم بتسهيل قتلهم من خلال اعتقال الضحايا و تسليمهم للمليشيات التي تقوم بقتلهم.

كشفت مصادر للمجموعة تعمل داخل العراق بان المليشيات تستحصل معلومات عن هويات الاقليات الجنسية من وزارة الداخلية، و بعد اعتقالهم يجبرونهم على اعطاء اسماء و عناوين شواذ اخرين او مشكوك بانهم من الشواذ. العنف في سوريا اضطر الشواذ الى العودة للوطن، و لهذا السبب نعتقد ان وزارة الداخلية تتعقبهم بهدف تقليص اعدادهم. مجموعة الحلي التي تأسست في لندن عام ٢٠٠٥، تعمل بشكل سري حيث تزود الشواذ داخل البلد بارقام هواتف من اجل الاستشارات النفسية والمساعدات المالية و السكن و المساعدة في الهرب من العراق. يقول علي "ما زلنا نعمل رغم ان تمويلاتنا بدأت تنفد، كما ان بيوتنا تتعرض للمداهمات و الغلق و لم تعد لدينا قدرة على فتح بيوت جديدة. مع عداء الحكومة للشواذ علينا ان نبقى مختبئين اذا اردنا النجاة. ان الشواذ بحاجة الى اهتمام و دعم عالمي، فالمئات منهم يعانون من الضغوط و من الخطر و ذلك بسبب ولادتهم بهذا الشكل.

عن: نيويورك تايمز